

تحرك عاجل

اتهام امرأة على أساس أدلة مشوبة بادعاءات التعذيب

وُجِّهت تهمة مشمولة بقانون مكافحة الإرهاب، إلى امرأة نجت من أسر الجماعة التي تُطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية"، ثم تقرر محاكمتها في 21 فبراير/شباط 2017. ووردت أنباء عن تعرضها للتعذيب، بعدما اعتُقلت في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2014، وأرغمت على توقيع أوراق، دون أن تقرأها. ولا تزال محتجزة مع طفلتها الرضيعة. فإذا أُدينَت، قد تواجه السجن مدى الحياة.

باسمة درويش خضر مراد، امرأة أيزيدية تبلغ من العمر 34 عامًا، اختطفها فيما سبق الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية". ولا تزال محتجزة مع طفلتها الرضيعة في سجن النساء والأحداث في مدينة أربيل، بإقليم كردستان العراق. وتقرر محاكمتها في 21 فبراير/شباط 2017 أمام محكمة الجنايات الثانية في أربيل، بتهمة مشمولة بقانون مكافحة الإرهاب الخاص بحكومة إقليم كردستان. وعيّنت السلطات محاميًا لباسمة درويش، إلا أنها قد وضعت أمامها العقوبات في قدرتها على توفير تمثيل قانوني تختاره. ووفقًا لما قاله المحامي الذي عيّنته السلطات، فإنها متهمة بالانتماء إلى جماعة إرهابية، وتواطؤها في قتل أفراد من القوات المسلحة الكردية (التي تُعرف بالبيشمركة).

ويُذكر أنها اعتُقلت، في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2014، من بلدة زَمَّار، شمال غربي البلاد، حيثما وقعت في الأسر. واختطفها مقاتلو تنظيم "الدولة الإسلامية"، مع زوجها و33 من أقاربها، في 3 أغسطس/آب 2014، بينما كانوا يحاولون الفرار من مدينة سنجار، حيث كان مقاتلو تنظيم "الدولة الإسلامية" يتقدمون صوب المدينة، واستولوا عليها في نهاية المطاف. كما كانت حاملاً لدى اختطافها على أيدي تنظيم "الدولة الإسلامية"، ووضعت طفلتها أثناء وجودها في الحجز.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق بشأن الأنباء التي وردت من شقيق باسمة درويش، عن تعرضها للضرب بالأسلاك، وتهديدها بالاغتصاب، وتركها مقيدة تحت الأدرج لأيام، وغير ذلك من الانتهاكات؛ حينما احتُجزت لمدة أسبوع في دهوك بمديرية الأمن العامة التابعة لحكومة إقليم كردستان، عقب اعتقالها. وقد أرغمت على التوقيع قسرياً على أوراق، على ما يبدو، بينما كانت معصوبة العينين. ووفقاً لالتزامات حكومة إقليم كردستان، المنصوص عليها في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، فإنه يجب استبعاد المعلومات التي تُنتزع تحت وطأة التعذيب أو الإكراه من الأدلة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالكرديّة أو الإنكليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على ضمان حق باسمة درويش خضر مراد في المحاكمة العادلة؛ بما في ذلك حقها في الاستعانة بالمحامين الذين تختارهم، وحقها في عدم تجريم نفسها، وحقها في المحاكمة العلنية. كما ينبغي السماح للراصدین المستقلين بحضور جلسات محاكمتها، دون عوائق؛
- حث السلطات على إجراء تحقيقات وافية تتسم بالحيادة والاستقلالية، حول مزاعم تعرضها للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في مديرية الأمن العامة بدهوك؛ والعمل على عدم القبول بأي معلومات انتزعت تحت وطأة التعذيب أو الإكراه كأدلة في الإجراءات؛
- حث السلطات على ضمان حصولها على الكافة المساعدات الطبية والنفسية، وكذلك تقديم المشورة، بما يساعدها على التغلب على آثار معاناتها في الأسر.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 31 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

الرئيس

فخامة الرئيس مسعود البارزاني

(يُرجى إرسال المناشدات إلى ممثل إقليم كردستان في بلدكم، على أن تكون موجهة إلى الرئيس)

رئاسة إقليم كردستان

الديوان، صندوق بريد 60

أربيل، العراق

تويتر: @masoud_barzani

المستشار

سعادة المستشار مسرور البارزاني

مجلس أمن إقليم كردستان

أربيل، العراق

عناية د. ديندار زيباري

رئيس اللجنة العليا لتقييم و الرد على التقارير الدولية

البريد الإلكتروني: piris.alzibari@gmail.com

و تُرسل نسخ من المناشدات إلى:

القاضي

سعادة القاضي بنطين قاسم محمد كتاني

مجلس القضاء لإقليم كردستان

أربيل، العراق

عناية د. ديندار زيباري

رئيس اللجنة العليا لتقييم والرد على التقارير الدولية

البريد الإلكتروني: piris.alzibari@gmail.com

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: UA 210/16. لمزيد من المعلومات، أنظر:

<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE14/4943/2016/en/>

تحرك عاجل

اتهام امرأة على أساس أدلة مشوبة بادعاءات التعذيب

معلومات إضافية

باسمة درويش خضر مراد هي امرأة إيزيدية تبلغ من العمر 34 عامًا، وأم لثلاثة أطفال، وتصدر من بلدة بابيرا في محافظة نينوي. واختطفت على أيدي مقاتلين من الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" مع زوجها و33 من أقاربها، في 3 أغسطس/آب 2014، بينما كانوا يحاولون الفرار من مدينة سنجار. وكانت حاملاً في ذلك الوقت، وسرعان ما انفصلت عن زوجها. ويُذكر أن مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" ارتكبوا بصورة منظّمة جرائم مشمولة بالقانون الدولي، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فقد احتُجزت النساء والفتيات الأيزيديات كسبايا لأغراض جنسية، وتعرضن للاغتصاب والقتل أو التعذيب، وأُجبر بعضهن على مشاهدة أقاربهن الذكور يُقتلون أمام أعينهن، أو أُجبرن على الانفصال عن أطفالهن، أو أُجبرن على اعتناق الإسلام.

وأفادت مصادر مطلّعة بأن باسمة درويش قد اعتُقلت في أعقاب عملية عسكرية نفذتها قوات البيشمركة المسلحة لاستعادة بلدة زَمَّار من قبضة تنظيم "الدولة الإسلامية". فاحتُجزت في بادئ الأمر بدهوك، قبل نقلها إلى مركز احتجاز يخضع لسلطة مديرية مكافحة الإرهاب في أربيل، وهناك، وضعت طفلتها نور الحسين حيدر خليفكو. وتزعم السلطات أن باسمة درويش أخبرت قوات البيشمركة بأن المنزل الذي احتُجزت به أثناء أسرها كان خالياً، إلا أن مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذين كانوا مختبئين بداخله، قتلوا ثلاثة من القوات، من بينهم ضابط، فور دخولهم المنزل. ويقول المسؤولون إنها مسؤولة عن مقتلهم، ومن ثم، فإنها متهمه بموجب القانون رقم 3 لعام 2006 لحكومة إقليم كردستان (قانون مكافحة الإرهاب).

وأخبر رئيس التحقيقات بمديرية مكافحة الإرهاب منظمة العفو الدولية، أثناء اجتماع في 15 أغسطس/آب 2016، بأن باسمة درويش اعتنقت الإسلام بكامل إرادتها، وأصبحت "متطرفة"، وأنها تعمدت خداع قوات البشمركة.

وحاول باحثو منظمة العفو الدولية زيارتها في أغسطس/آب 2016، ولكن مديرية مكافحة الإرهاب، حيثما كانت محتجزة آنذاك، منعتهم من زيارتها. كما لم تلق المناشدات التي قدمتها منظمة العفو لاحقاً لزيارتها، أي رد. وكان من بينها مناشدة جاءت في رسالة وُجّهت إلى اللجنة العليا لتقييم والرد على التقارير الدولية، في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

وقد أثارت منظمة العفو الدولية قضية باسمة درويش أمام السلطات عدة مرات، ولكن دون جدوى، وجاءت إحدى المحاولات في رسالة بعثت بها المنظمة إلى رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني، في 26 أغسطس/آب 2016.

الاسم: باسمة درويش خضر مراد

الجنس: أنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 210/16 رقم الوثيقة: MDE 14/5390/2016 العراق بتاريخ: 20 ديسمبر/كانون الأول 2016